وزارة التربية والتعليم

إدارة التخطيط والبحث التربوي

مديرية البحث والتطوير التربوي

قسم المتابعة والتقييم

تقارير متابعة مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة ERFKEII

تقرير المتابعة نصف السنوي التراكمي حتى نهاية النصف الأول من العام 2015

التقرير رقم (8)

إعداد

قسم المتابعة والتقييم

الفهرس

العنوان	الصفحة
الملخص التنفيذي	**3**
المقدمة	**4**
النتائج	**7**
المكون الأول: تأسيس نظام وطني للتطوير المبني على المدرسة.	**7**
المكون الثاني: المتابعة والتقييم والتطوير المؤسسي.	**11**
أولا: التطوير المؤسسي	**11**
ثانيا: نظام إدارة المعلومات التربوي (EMIS)	**15**
ثالثا: المتابعة والتقييم	**17**
المكون الثالث: تطوير التعليم والتعلم	**18**
أولا: مصادر التعلم	**18**
ثانيا: تطوير المناهج	**19**
ثالثا: الامتحانات والاختبارات	**22**
رابعا: التنمية المهنية للمعلمين	**23**
المكون الرابع: تطوير البرامج الخاصة	**26**
أولا: التعليم المهني	**26**
ثانيا: التربية الخاصة	**29**
ثالثا: الطفولة المبكرة	**30**
المكون الخامس: تحسين البيئة التعليمية	**31**
التوصيات العامة	**36**

تقرير متابعة مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة للنصف الأول من العام 2015

الملخص التنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى متابعة انجازات برنامج ومشاريع الوزارة المتضمنة في مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي– المرحلة الثانية (ERfKEII)، التي تنفذ من قبل إدارات الوزارة المختلفة. قام قسم المتابعة والتقييم في إدارة التخطيط والبحث التربوي بجمع البيانات والمعلومات من الإدارات ذات العلاقة وتم تدقيقها بالتنسيق مع ضباط الارتباط في تلك الإدارات. وتم استخدام المرجعية المعتمدة في الوزارة وهو إطار المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع الذي يحتوي مؤشرات وأنشطة شاملة لكافة مكونات المشروع. وفيما يتعلق **بالنتائج** فانه على الرغم من وجود تقدم في بعض البرامج والمشاريع مثل برنامج تطوير المدرسة والمديرية، والمتابعة والتقييم، والنوع الاجتماعي، والمناهج، والتقويم، ورياض الأطفال والتربية الخاصة. إلا أن هناك برامج ومشاريع تعاني من بعض الصعوبات التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة مثل نظام إدارة المعلومات التربوي ، التطوير المؤسسي، البيئة التعليمية المادية، التعليم المهني وهذا يعود لأسباب تتعلق بعدم كفاية المخصصات المالية وضعف القدرات ونقص الدعم الفني.

المقدمة

يعد مشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة/المرحلة الثانية ERfKE II امتدادا للمرحلة الأولى التي بدأت في 2003 وانتهت في نهاية حزيران 2009 بواقع خمس سنوات ونصف من التنفيذ. يتم التركيز في المرحلة الثانية من برنامج تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة والذي يمتد العمل به – من العام2010 وحتى نهاية العام 2015– على توسيع وتعميق الأثر النوعي للبرنامج في مرحلته الأولى، والتركيز على دور المدارس ومديريات الميدان للإصلاح (إدارة الأداء، وتحسين وتطوير ومشاركة المجتمعات المحلية) من أجل تحسين تحصيل الطلبة، وذلك من خلال خمسة مكونات رئيسية:

المكون الأول: تأسيس نظام وطني للتطوير مبني على المدرسة – برنامج تطوير المدرسة والمديرية.

المكون الثاني: المتابعة والتقييم والتطوير المؤسسي.

المكون الثالث: تطوير التعلم والتعليم.

المكون الرابع: تطوير البرامج الخاصة (الطفولة المبكرة، التعليم المهني، التربية الخاصة).

المكون الخامس: تحسين البيئة التعليمية المادية.

وتعمل هذه المكونات الخمسة مجتمعة على تحقيق الهدف التطويري للمرحلة الثانية لمشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي والمتمثل في "**إكساب الطلبة في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي في الأردن مستويات عالية من المهارات لتمكينهم من المشاركة في اقتصاد المعرفة**". ويتم رصد هذا الهدف التطويري خلال المؤشرات الرئيسة الآتية:

أ– ارتفاع درجات الطلبة في الاختبارات الوطنية التي تنسجم مع مهارات اقتصاد المعرفة.

ب– الزيادة في معدلات التحاق الطلبة في التعليم.

أما القضايا الرئيسة للقطاع التي تم أخذها بالاعتبار في خطة المرحلة الثانية للتطوير فهي:

1. إضفاء الطابع المؤسسي والقدرة على إعداد السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي مبنية على نظام شامل للمتابعة والتقييم في الوزارة.
2. تطوير المناهج واستراتيجيات التعلم والتعليم باستخدام أدوات تقويم مطورة تقيس امتلاك مهارات الاقتصاد المعرفي.
3. استخدام ذكي للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجهيزات والبرامج، وموارد التعلم واستخدامها في التعلم والتعليم.
4. ترشيد وإعادة توجيه التعليم المهني في إطار قطاع التدريب المهني والتقني للاستجابة للاحتياجات الحالية للاقتصاد وسوق العمل والتكنولوجيا الحديثة.
5. تخفيض عدد المدارس المكتظة، وتحسين بيئات التعلم، وتوسع موجّه في بناء المدارس من أجل استخدام فعّال لجميع التجهيزات والمباني.
6. الاستجابة للطلب المتزايد على التعليم ما قبل المدرسي، وبرامج وخدمات التربية الخاصة.

وتنبع أهمية متابعة مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي من الحاجة إلى التعرف على واقع تطبيق البرامج والمشاريع من حيث تنفيذ الأنشطة المخطط لها، وتحقيق النتاجات المستهدفة والتعرف على الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تنفيذها، مع التعرف على النجاحات والفرص المتاحة لتعظيمها والاستفادة منها على مستوى المؤسسة.

يتضمن تقرير المتابعة نصف السنوي الحالي المنجزات التراكمية للبرنامج والمشاريع ضمن مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي – المرحلة الثانية (ERfKEII) منذ بداية تنفيذه عام 2010 وحتى ألان، وهو يعد تقرير

المتابعة الثامن الذي يعده قسم المتابعة والتقييم في إدارة التخطيط والبحث التربوي حيث تم إعداد التقرير الأول في نهاية العام 2011 عن الفترة السابقة من عمر المشروع. أما مرجعية التقارير فهو إطار المتابعة والتقييم الذي تم إعداده في العام 2010.

تم جمع البيانات من الإدارات ذات العلاقة بالبرامج والمشاريع من خلال إرسال نموذج ورقي وآخر الكتروني يحوي المؤشرات والأنشطة باللغتين العربية والانجليزية، والطلب منهم تعبئة البيانات المطلوبة بدقة وموضوعية مع إبراز الصعوبات والمعوقات أو النجاحات المتعلقة بكل نشاط أو مؤشر، وبعد ذلك تم زيارة كل إدارة معنية من قبل رئيس وأعضاء قسم المتابعة والتقييم حيث تم مناقشة البيانات والمعلومات الخاصة بكل برنامج أو مشروع مع المعنيين في كل الإدارات، ومن ثم اعتمادها وتوثيقها وكتابة التقرير . هذا وسوف يستمر قسم المتابعة والتقييم إن شاء الله في تقديم تقارير المتابعة نصف السنوية إلى المعنيين وأصحاب القرار في الوزارة.

النتائج

تم تنفيذ إجراءات المتابعة بناء على إطار المتابعة والتقييم الخاص بمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي في مرحلته الثانية، وفيما يلي عرضا لنتائج المتابعة:

المكون الأول: تأسيس نظام وطني للتطوير المبني على المدرسة.

يهدف هذا البرنامج إلى رفع مستوى نتاجات التعلم من خلال تطوير أداء المدرسة ومديريات التربية والتعليم، وبدعم ومشاركة المجتمع المحلي، بناء على ما تم تجريبه في المرحلة الأولى من المشروع، إضافة إلى الاستفادة من أفضل التجارب العالمية.

جاءت نتائج المتابعة والتقييم على شكل تقارير مفصلة على مستوى الوزارة والمديرية والمدرسة ، بالإضافة إلى تقرير شامل للمؤشرات، ويمكن الاطلاع على هذه التقارير الخاصة بالعام 2015 من خلال الموقع الالكتروني للوزارة. وتاليا النتائج الرئيسة التي وردت في الملخص التنفيذي للتقرير الشامل **حتى تاريخ 30 حزيران 2015**:

أولاً: أن (3049) مدرسة و(35) مديرية تربية وتعليم تطبق خططها التطويرية التي تم إعدادها وفق منهجية برنامج تطوير المدرسة والمديرية.

ثانياً: تم تأسيس (35) مجلس تطوير تربوي على مستوى مديريات التربية والتعليم، و(308) مجلس تربوي على مستوى شبكات المدارس. حيث تم تأسيس (7) مجالس تطوير تربوي و(68) مجلساً تربوياً لشبكات المدارس ضمن المجموعة الأولى، و(4) مجالس تطوير تربوي و(25) مجلساً تربوياً لشبكات المدارس ضمن المجموعة الثانية ، و(6) مجالس تطوير تربوي و(54) مجلساً تربوياً لشبكات المدارس ضمن المجموعة الثالثة ، و(6) مجالس تطوير تربوي و(55) مجلساً تربوياً لشبكات المدارس ضمن المجموعة الرابعة، و(5) مجالس تطوير تربوي و (51) مجلسا تربويا لشبكات المدارس ضمن المجموعة الخامسة. و(7) مجالس تطوير تربوي و (55) مجلسا تربويا لشبكات المدارس ضمن المجموعة السادسة أ.

ثالثاً: بشكل عام حققت مديريات المجموعات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة أ درجات أعلى من مديريات المجموعة الأولى في جميع المؤشرات.

رابعاً: حققت مدارس الإناث والمختلطة درجات أعلى من مدارس الذكور في جميع المؤشرات.

خامساً: المؤشرات التي حققت القيم المستهدفة هي: "درجة فاعلية عملية إعداد خطط تطوير المديرية من وجهة نظر القيادات التربوية في مديريات التربية والتعليم"، و"النسبة المئوية لخطط تطوير المديريات التي تنطبق عليها معايير الجودة "، "و درجة رضا المعنيين في المدارس عن تقارير المتابعة والتقييم المتعلقة ببرنامج تطوير المدرسة والمديرية". و"نسبة المدارس التي تنفذ برامج تدريبية معتمدة على المدرسة والناتجة عن خططها التطويرية".

سادساً: المؤشرات التي لم تحقق القيم المستهدفة هي: "درجة تطبيق المدارس لخططها التطويرية حسب النموذج المعتمد لبرنامج تطوير المدرسة والمديرية"، و "درجة تطبيق مديريات التربية والتعليم لخططها التطويرية حسب النموذج المعتمد لبرنامج تطوير المدرسة والمديرية " و "درجة فاعلية المجالس التربوية لشبكات المدارس"، و "درجة فاعلية مجالس التطوير التربوي على مستوى مديريات التربية والتعليم"، و"درجة رضا مديري ومعلمي المدارس حول جودة الدعم المقدم من مديريات التربية والتعليم لتحقيق أهداف خطط التطوير المدرسية" ، و "درجة رضا كوادر مديريات التربية والتعليم حول جودة الدعم المقدم من مركز الوزارة لتنفيذ الخطط التطويرية للمديريات" . و "النسبة المئوية لخطط تطوير المدارس التي تنطبق عليها معايير الجودة"، و "درجة فاعلية عملية إعداد خطط تطوير المدرسة من وجهة نظر كوادر القيادات المدرسية "، و" درجة رضا المعنيين في مديريات التربية والتعليم عن تقارير المتابعة والتقييم المتعلقة ببرنامج تطوير المدرسة والمديرية "، و"درجة استفادة المدارس من توصيات تقارير المتابعة والتقييم في التطبيق والتحسين المستمر لبرنامج تطوير المدرسة والمديرية ". و"درجة استفادة المديريات من توصيات تقارير المتابعة والتقييم في التطبيق والتحسين المستمر لبرنامج تطوير المدرسة والمديرية"، و"مدى توافق بنود صرف

المنح المالية للمدارس مع بنود الصرف المحددة في الوثيقة المعتمدة "، و"مدى توافق بنود صرف المنح المالية للمديرات مع بنود الصرف المحددة في الوثيقة المعتمدة".

سابعاً: تم إعداد إستراتيجية الاتصال وخطتها التنفيذية، مع إقرارها من قبل لجنة التخطيط في وزارة التربية والتعليم، ولكن لم يتم الاستمرار بها.

ثامنا: من المعيقات التي تم رصدها وتعيق تنفيذ برنامج تطوير المدرسة والمديرية ، عدم استقرار القيادات التربوية والكوادر الفنية، ووجود ثقافة مقاومة التغيير وضعف الحماس والدافعية للبرنامج، والمتابعة غير الفاعلة للمعنيين بتنفيذ البرنامج، والبيئة المدرسية المادية غير المناسبة (أبنية مستأجرة أو على نظام الفترتين واكتظاظ الطلبة...)، وارتفاع النصاب الدراسي للمعلمين أعضاء فرق التطوير المدرسية، وعدم كفاية المنح المالية المقدمة مشروع تطوير المدرسة والمديرية لتنفيذ أنشطة خطط المدارس والمديريات، وتأخر صرف المنح المقدمة من الوزارة وعدم كفايتها، والإجراءات المعقدة الخاصة بقبول التبرعات العينية والنقدية من قبل المدارس، وعدم فاعلية مجالس التطوير التربوي في المديريات والمجالس التربوية لشبكات المدارس، وضعف تعاون الإسناد التربوي، وعدم فاعلية المنهجيات المتبعة في إعداد الخطط التطويرية والإجرائية، والمشاركة غير الفاعلة للمجتمع المحلي، وعدم إدراك الكثير من المعنيين بالبرنامج لأدوارهم ومسؤولياتهم بوضوح، وعدم التحول الكامل في دور المشرف التربوي نحو المساندة والإرشاد وبناء القدرات بشكل دوري ومستمر لدعم تطوير أداء المدارس.

التوصيات المتعلقة ببرنامج تطوير المدرسة والمديرية

- تفعيل آليات المساءلة المهنية للقائمين على تطبيق البرنامج من كافة المستويات الإدارية في الوزارة.
- إيجاد آليات مستدامة لتوفير الدعم للمديريات والمدارس لمساعدتها على تنفيذ خططها التطويرية والمتمثل بالدعم المالي والفني وبناء القدرات.
- إيجاد منظومة سياسات إستراتيجية وإجرائية تضمن مأسسة واستدامة برنامج تطوير المدرسة والمديرية.

- إيجاد آلية تضمن الاستفادة من المعلومات الناتجة عن تطبيق برنامج تطوير المدرسة والمديرية وتقارير المتابعة والتقييم الخاصة به في وضع الخطط ورسم السياسات العامة لوزارة التربية والتعليم.
- العمل على تنفيذ حملات شاملة لتوعية المعنيين بالبرنامج بأدوارهم ومسؤولياتهم وعلى جميع المستويات.
- اعتماد نموذج الخطط التطويرية لبرنامج تطوير المدرسة والمديرية عند إعداد خطط التطوير سواء للمدارس والمديريات.
- الاستمرار في بناء قدرات المعنيين في مديريات التربية والتعليم والمدارس في موضوع الإدارة الموجهة بالنتائج، وإيجاد برامج للتنمية المهنية تستهدف المستجدين.
- العمل على استقرار القيادات التربوية والكوادر الفنية في مواقعها لفترة كافية من الزمن.
- العمل على توفير الدعم الإعلامي للبرنامج من خلال تفعيل دور الإعلام والاتصال المجتمعي في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم.
- العمل على تحسين البيئة المادية في المدارس.
- العمل على تخفيض الأنصبة الدراسية لأعضاء فرق تطوير المدارس من المعلمين.
- إعادة تشكيل المجالس التربوية لشبكات المدارس بما يحقق معايير الرغبة والكفاءة وخاصة بالنسبة للأعضاء من المجتمع المحلي.
- تفعيل أدوار الإسناد التربوي والعمل على التحول الكامل في دور المشرف التربوي نحو المساندة والإرشاد وبناء القدرات بشكل دوري ومستمر لدعم تطوير أداء المدارس.
- إدماج النوع الاجتماعي من خلال دور اكبر لقسم النوع الاجتماعي ورواد النوع الاجتماعي في مديريات التربية والتعليم واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس في الخطط التطويرية للمديريات.
- التركيز على بناء أنشطة تطويرية فاعلة لتحقيق التطوير المطلوب في المدارس والمديريات.

المكون الثاني: المتابعة والتقييم والتطوير المؤسسي.

يعنى هذا المكون بإعادة النظر بالهيكل التنظيمي للوزارة ليكون موائماً وداعماً للتطوير المبني على المدرسة، وتحسين فاعلية النظام وكفاءته على المستويات كافة من خلال تبني المنحى الموجه نحو النتائج في السياسة والتخطيط والمساءلة والحوافز والمتابعة والتقويم.

و يضم المكونين الفرعيين الآتيين:

- التطوير المؤسسي.
- السياسات والتخطيط الاستراتيجي.

وكانت نتائج متابعة هذا المكون كالأتي:

أولا: التطوير المؤسسي

يهدف التطوير المؤسسي إلى إعادة النظر بالهيكل التنظيمي للوزارة ليكون موائماً وداعماً للتطوير المبني على المدرسة. وتاليا نتائج متابعة الأنشطة والمؤشرات المرتبطة:

١ -مراجعة وإعادة التنظيم بين الصلاحيات والمسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي للوزارة المتعلق بعملية تطوير المدارس: *تمت زيادة الصلاحيات المخولة لمدراء المدارس لتصبح المدرسة وحدة أساسية للتطوير، وسيتم التنفيذ بالشكل الكامل بعد تدريب جميع الفئات المستهدفة على برنامج القيادة التعليمية والمتوقع أن تكتمل في نهاية العام 2015.*

٢ -**أعداد الكادر غير المدرسي المشارك في برنامج التنمية المهنية المستمرة لتقديم الدعم لبرنامج تطوير المدرسة والمديرية:** *تم تدريب* ***(1952)*** *شخص من الفئة المستهدفة في مديريات التربية والتعليم على برنامج تطوير المديرية، وهم من الكادر الإداري والفني في مراكز المديريات.*

٣ -**مراجعة وتطوير آليات المساءلة العامة والمهنية:** *تم إنشاء وحدة خاصة بالمسائلة وجودة التعليم في الوزارة وهي في طور اختيار الموظفين للعمل فيها.*

٤ -**تطوير نظام تقييم الأداء وتنفيذه بناء على مراجعة نظام التصنيف الإداري والأكاديمي الحالي وتنقيحه:** *تم إعداد مسودة مشروع نظام السلك التعليمي، وهو يتضمن آليات جديدة لتقييم الأداء.*

٥ -**تدعيم الهيكل التنظيمي وهو يشمل المؤشرين التاليين:**

أ. **دمج نظام المعلومات المدرسية والاستفادة منه في مرحلة تطوير المدرسة:** *كان المستهدف ربط برنامج تطوير المدرسة والمديرية مع بيانات نظام إدارة المعلومات (EMIS) في إدارة التخطيط والبحث التربوي، ولم يتم تحقيق ذلك لعدم اكتمال تطوير النظام.*

ب. ***تطوير وتنفيذ نظام وطني للاعتماد بناء على المعايير الوطنية الإدارية للخدمة:*** *كان المستهدف إعداد نظام وطني للاعتماد بناء على معايير محددة ويشمل جميع البرامج والمشاريع. وكان المتحقق من المشروع (إعداد معايير بيئة تعليمية آمنة، معايير المرشد التربوي، معايير المدارس الخاصة، معايير رياض الأطفال، ومعايير المدرسة المتميزة).*

كانت هناك صعوبات واجهت التطبيق مثل عدم وجود هيئه وطنية للاعتماد. **ومن اجل التنفيذ فلا بد من:** الإسراع في إيجاد هيئة وطنية للاعتماد من اجل بناء نظام وطني للاعتماد يشمل جميع البرامج والمشاريع.

٦ -تنفيذ برنامج دمج النوع الاجتماعي في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم:

- ***مراجعة ادوار ومسؤوليات قسم النوع الاجتماعي في إدارة التخطيط والبحث التربوي لدعم تحليل الخطط التطويرية في مديريات التربية والتعليم والمدارس من منظور النوع الاجتماعي*** *، وهو مستمر وجاري تنفيذه في مديريات التربية والتعليم على مدار العام.*

- ***بناء القدرات حيث تم*** *إشراك كادر قسم النوع الاجتماعي في الوزارة ومنسقي النوع الاجتماعي في مديريات التربية والتعليم بورش تدريبية مختلفة متعلقة بالنوع الاجتماعي، إضافة إلى نشر ثقافة النوع الاجتماعي في مركز الوزارة من خلال ورشات توعية لبعض الإدارات ذات العلاقة.*

- ***بناء مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي في قطاع التعليم:*** تم إعداد مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم والتركيز على فجوات النوع الاجتماعي، وتم نشرها على الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم.

- ***مراجعة واعتماد الدليل التدريبي الخاصة بالنوع الاجتماعي لإرشادات تحليل النوع الاجتماعي وطباعتها :*** *تم اعتماد الدليل وتعميمه وتمت طباعة إرشادات تحليل النوع الاجتماعي وتعميمها. لكن كانت هناك صعوبات مادية واجهت التطبيق حالت دون طباعة الأعداد الكافية.*

- ***إعداد وثائق ومطبوعات خاصة بالنوع الاجتماعي:*** *تم إعداد دراسة خاصة بمؤشرات النوع الاجتماعي في قطاع التعليم وطباعتها وإصدارها بالإضافة إلى العدد الثاني من مجلة النوع الاجتماعي ومنشور* خاص بالمؤشرات، كما تم الانتهاء من دراسة مؤشرات النوع الاجتماعي في برامج التربية الخاصة في وزارة التربية والتعليم وتم نشرها على الموقع الالكتروني لوزارة التربية والتعليم.

٧ -الموازنة الموجهة بالنتائج:

يهدف هذا المشروع إلى اعتماد منحى إستراتيجي متكامل للتخطيط التربوي، يستند إلى المعلومات الدقيقة والموثوقة لعقلنه القرار التربوي، ويرتبط بالتمويل الموجه بالنتائج والأداء.

يتضمن هذا المشروع إعداد الخطوط العريضة للسياسات التشغيلية لتطبيق التخطيط وإعداد الموازنة الموجهة بالنتائج من خلال *تبني التخطيط وإعداد الموازنة الموجهين بالنتائج و تدريب الموظفين في مجالات إجراءات التخطيط وإعداد الموازنة الموجهين بالنتائج. لم يتم الشروع بالعمل بعد، كما انه لم يتم تدريب الموظفين. على الرغم من تبني التخطيط وإعداد الموازنة الموجهين بالنتائج ولكن على نطاق ضيق إذ لم يتم التوسع به لغاية تاريخه.*

ومن اجل تنفيذ المشروع *لا بد من توفير مساعدة فنية لقسم تخطيط الموارد المالية في إدارة التخطيط والبحث التربوي بالإضافة إلى بناء قدرات المعنيين في إعداد مشروع الموازنة في كافة الإدارات وأقسام التخطيط في مديريات التربية والتعليم.*

التوصيات المتعلقة بالتطوير المؤسسي :

- توفير الدعم الفني وبناء القدرات والمخصصات المالية التي تلزم لتطوير كلا من نظام لتقييم الأداء في إدارة الموارد البشرية و*مشروع الموازنة الموجهة بالنتائج في إدارة التخطيط والبحث التربوي.*
- مراجعة وإعادة التنظيم بين الصلاحيات والمسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي للوزارة المتعلق بعملية تطوير المدارس وتطوير آليات للمساءلة العامة والمهنية، بما يتوافق والبرامج التي تنفذها وزارة التربية في الميدان التربوي.
- *تطوير وتنفيذ نظام وطني للاعتماد بناء على المعايير الوطنية الإدارية للخدمة لبناء معايير واضحة ومحددة لجميع برامج ومشاريع الوزارة.*

ثانيا: نظام إدارة المعلومات التربوي (EMIS)

يهدف نظام المعلومات التربوي إلى ترشيد القرار التربوي والوصول إلى المعلومة الدقيقة الموثوقة والمحدثة للتمكين من بناء البدائل والسيناريوهات لمتخذي القرار وتاليا نتائج متابعة الأنشطة والمؤشرات المرتبطة :

١ -**توفير التدريب حول استخدام نظام إدارة المعلومات التربوية من أجل تحليل السياسات والتخطيط الإستراتيجي والتنفيذي:** *تم تدريب جميع المعنيين في مديريات التربية والتعليم وهم: " المدير الفني، ورئيس قسم التخطيط وأعضاء القسم، ورئيس قسم الامتحانات، ورئيس قسم الإرشاد ، ورئيس قسم الإشراف، واحد المشرفين التربويين، واحد أعضاء قسم مصادر التعلم، واحد أعضاء قسم الشبكات في كل مديرية تربية وتعليم، وجميع مدراء المدارس إضافة إلى أربعة معلمين من كل مدرسة".*

٢ -**التنفيذ النهائي لنظام المعلومات الإحصائية (SIS) لتتضمن البيانات المالية المتعلقة بالموازنة والموارد المادية** *كان المستهدف ربط قواعد بيانات* ***(EMIS)*** *مع بيانات الموازنة ولم يتحقق هذا المؤشر ، ومن الصعوبات التي أعاقت تحقيق الأهداف هو تأخر تطوير نظام المعلومات.*

٣ -**ربط نظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS) مع نظام المعلومات الجغرافية (GIS) وقواعد بيانات خارجية:** *تم انجاز الربط مع قواعد البيانات الجغرافية بشكل كامل، ولا يوجد ربط مباشر مع البيانات الخارجية وإنما يمكن الدخول على بيانات الأحوال المدنية.*

١ -***التطوير نظام المعلومات:*** يتم الآن تطوير النظام بالتعاون مع اليونسكو بما يسمى" Open EMIS" حث *سيتم تطوير نظاما يتميز بالمرونة و يمكن إضافة جميع المؤشرات التي يحتاجها النظام والربط مع جميع قواعد البيانات في مركز الوزارة والجهات الخارجية. وقد تم اختار عينة من المدارس عددها (59) مدرسة (12) من مديرية تربية وتعليم وتدريبهم على النظام في مرحلته التجريبية. وفي العام 2015 تم تدريب*

276 موظف من 13 مديرية تربية وتعليم، وتم تشكيل فريق محوري يتكون من 68 مدرب الذين قاموا بتدريب 596 مدرب من 48 مديرية ليشكلوا فريق المديريات الذي سيقوم بتدريب المدارس من كافة السلطات.

٤ **تطوير معايير بناء بيانات قوية، وتكامل النظام التربوي ضمن برنامج مشترك :** *تم تطوير وتحديث معايير خاصة لبناء نظام معلومات تربوي بالتعاون مع الإدارات ذات العلاقة في الوزارة حيث تم تحديد واعتماد البيانات والمؤشرات المطلوب تضمينها بالنظام.*

التوصيات المتعلقة بنظام المعلومات التربوي (EMIS):

- *ربط بيانات نظام المعلومات (EMIS) مع برنامج تطوير المدرسة والمديرية.*
- *تطوير نظام المعلومات وربط قواعد البيانات مع بيانات الموازنة* والموارد المالية.
- *سرعة تطوير النظام واعتماده بحيث يكون قادرا على عرض المؤشرات الرئيسية و تحليل البيانات وعرضها*، بما يساعد أصحاب القرار على استخدام الأنظمة الذكية وغيرها من الأدوات الإحصائية.
- العمل على ربط نظام إدارة المعلومات مع أنظمة المعلومات الأخرى داخل الوزارة والأنظمة ذات العلاقة في المؤسسات والوزارات الأخرى.

ثالثا :المتابعة والتقييم

يهدف المشروع إلى مأسسة المتابعة والتقييم في الوزارة، وعكس نتائج المتابعة والتقييم على سياسات الوزارة وإستراتيجيتها وخططها كتغذية راجعة لتطويرها، وتاليا نتائج متابعة الأنشطة والمؤشرات المرتبطة:

١ **نسبة الإقرار للتفويضات وإجراءات العمل للجنة التوجيهية المشتركة للمتابعة والتقييم مع اللجنة الاستشارية الموسعة:** كان المستهدف *عمل مسودة للتفويضات وإجراءات العمل للجنة التوجيهية، حيث تم تحقيق ذلك وتمت مراجعة مهام اللجنة التوجيهية للمتابعة والتقييم.*

٢ **ربط أنظمة البيانات بين وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية :** لم يتم تحقيق ذلك لأسباب تتعلق بتطوير نظام إدارة المعلومات في إدارة التخطيط والبحث التربوي في وزارة التربية والتعليم.

٣ **إبرام اتفاقية مع مؤسسة دولية لمساعدة المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية :** *تم إبرام الاتفاقية مع مؤسسة دولية من خلال مشروع الشراكة للمتابعة والتقييم الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.*

٤ **تعيين مستشار دولي في مجال المتابعة والتقييم للمساعدة في تصميم إطار المتابعة والتقييم :** *تم تعيين مستشار دولي، وقام ببناء إطار متابعة وتقييم لمشروع تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة.*

التوصيات المتعلقة بالمتابعة والتقييم:

- سرعة تطوير نظام إدارة المعلومات لتنفيذ ربط أنظمة البيانات بين وزارة التربية والتعليم والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.

المكون الثالث: تطوير التعليم والتعلم

يعنى هذا المكون بمراجعة وتطوير السياسات والممارسات المتعلقة بتعيين المعلمين وتنميتهم مهنيا وصقل المناهج وأدوات تقويم تعلم الطلبة التي طوّرت في المرحلة الأولى من مشروع تطوير التعليم. ويضم المكونين الفرعيين التاليين:

١ -السياسات المتعلقة بالمعلم والتدريب والتنمية المهنية.

٢ -صقل المناهج وتطوير أساليب التقويم ومصادر التعلم بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والتعلم الالكتروني.

وكانت نتائج متابعة هذا المكون كالأتي:

أولا: مصادر التعلم

يهدف هذا المشروع إلى توفير مصادر ومنتجات ومواد وخدمات، وأساليب تعلم فعالة ومتطورة وذات مستوى عال من الكفاءة تسهم في تطوير وتحسين مهارات مطلوبة لتحقيق الاقتصاد المبني على المعرفة. ويتضمن المؤشر الآتي:

- **عدد الغرف الصفية التي تلبي المعايير الأساسية لأدوات التعلم ومصادره** . حيث *بلغ عدد الغرف التي تحقق المعايير (293) غرفة، وهي اقل من المستهدف، ويعود انخفاض عدد الغرف التي تلبي المعايير لأسباب تتعلق بعدم كفاية المخصصات المالية المرصودة للمشروع.*

أما المعايير المعتمدة من قبل إدارة مركز الملكة رانيا لتكنولوجيا التعليم، لاعتماد غرف أدوات التعلم ومصادره فهي:

١ -المساحة: يراعى أن تكون المساحة تراعي المعايير العالمية.

٢ -الأثاث: أن يكون ذو نوعية متحركة قابل للتعديل والنقل من مكان لآخر حسب طبيعة الأنشطة التي تنفذ.

٣ -الأجهزة الالكترونية الحديثة: توافر أجهزة حاسوب حديثة مع خط انترنت، اللوح التفاعلي الالكتروني (Interactive Board)، جهاز عرض حديث (Data Show)، ستائر للتحكم بالإضاءة، أقلام ضوئية، طاولة متحركة خاصة بأجهزة الحاسوب المحمولة.

٤ -توافر برمجيات تعليمية متنوعة: بحيث تناسب كافة المباحث والمراحل الدراسية مثل المختبر الافتراضي (Dry Lab) الذي يعتمد على المحاكاة (Simulation)، وذلك لإجراء التجارب التي يصعب إجراؤها في المختبرات العادية.

٥ -التكييف: للحفاظ على الأجهزة.

التوصيات المتعلقة بمصادر التعلم:

- *الإسراع في تجهيز الغرف الصفية* متعددة الأغراض التي تلبي المعايير الأساسية لأدوات التعلم ومصادره المعتمدة من إدارة مركز الملكة رانيا لتكنولوجيا التعليم، حسب البرنامج الزمني المخطط له.

ثانيا: تطوير المناهج

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير المناهج والكتب المدرسية والمواد التعليمية وحوسبتها وتجريبها وتضمينها مناحي وطرق حديثة في التعلم والتقييم منسجمة مع كفايات منظومة اقتصاد المعرفة. وتاليا نتائج متابعة الأنشطة والمؤشرات المرتبطة:

- ***فيما يتعلق بعدد*** **عدد/ نسبة المباحث الدراسية التي تم مراجعتها حسب المرحلة الدراسية وتعديلها لضمان ربطها بمهارات اقتصاد المعرفة:**

١ -***تأليف وتطوير عدد من كتب المباحث المختلفة للصفوف الثلاثة الأولى بنسبة إنجاز كلية وصلت إلى 100%.*** *حيث تم تأليف كتب المباحث وعلى النحو الآتي :*

- *التربية الإسلامية للصفوف الثلاثة الأولى.*
- *لغة عربية للصفوف الثلاثة الأولى.*
- *الرياضيات للصفوف الثلاثة الأولى.*
- *العلوم للصفوف الثلاثة الأولى.*
- *اللغة الإنجليزية للصفين (5، 11).*

٢ -***تأليف وتطوير كتب المباحث المختلفة للصفوف (4، 5، 6، 9). بنسبة إنجاز كلية وصلت إلى 100%.***

حيث تم تأليف كتب المباحث وعلى النحو الآتي :

- *التربية الإسلامية للصفوف (4، 5، 6، 9).*
- *التربية الاجتماعية والوطنية للصفين (4، 5).*
- *التربية الوطنية والمدنية للصفين (6، 9).*
- *الجغرافيا للصفين (6، 9).*
- *التاريخ للصفين (6، 9).*
- *التربية الفنية للصف (9).*
- *اللغة العربية للصفوف (4، 5، 6، 9).*
- *الرياضيات للصفوف (4، 5، 6، 9).*
- *العلوم للصفوف (4، 5، 6)*
- *الفيزياء، والكيمياء، والعلوم الحياتية، وعلوم الأرض والبيئة، والحاسوب للصف (9).*

- التربية المهنية للصفوف (4، 5، 6، 9).

- اللغة الإنجليزية للصفين (6، 12).

3- تأليف وتطوير أدلة المعلم للمباحث الإنسانية (التربية الاجتماعية، التربية الفنية، التربية الرياضية). بنسبة إنجاز كلية وصلت إلى 100%. *حيث تم:*

- تأليف وتطوير أدلة المعلم على النحو الآتي:

- أدلة المعلم لمبحث التربية الاجتماعية للصفوف الثلاثة الأولى.

- أدلة المعلم لمبحث التربية الفنية للصفوف الثلاثة الأولى.

- أدلة المعلم لمبحث التربية الرياضية للصفوف الثلاثة الأولى.

- أدلة المعلم لمبحث اللغة الإنجليزية للصفين (5، 11).

4- تأليف وتطوير أدلة المعلم للمباحث الإنسانية (التربية الفنية، والتربية الرياضية). بنسبة إنجاز كلية بلغت 100%. *حيث تم تأليف وتطوير عدد من أدلة كتب المباحث وعلى النحو الآتي:*

- أدلة المعلم لمبحث التربية الفنية للصفوف (4، 5، 6).

- أدلة المعلم لمبحث التربية الرياضية للصفوف (4، 5، 6، 9).

وفيما يتعلق بإعادة تطوير وهيكلة الأطر والنتاجات العامة والخاصة للفروع المهنية للمرحلة الثانوية، سيتم العمل عليها بعد *تحديد التخصصات المطلوبة لسوق العمل من قبل إدارة التعليم المهني والإنتاج وفي ضوء توصيات المؤتمر التربوي.*

التوصيات المتعلقة بالمناهج:

- توفير تسهيلات مادية ولوجستية (أجهزة حاسوب، انترنت .....).

ثالثا:الامتحانات والاختبارات

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير امتحان الثانوية العامة ومأسسة سلسلة من إستراتيجيات التقويم، وتاليا نتائج متابعة الأنشطة والمؤشرات المرتبطة:

١ -**مراجعة امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) والترتيبات الخاصة بها لغرض التحقق من انسجامها مع أهداف المناهج في ظل مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي ERfKE II:** *تم وضع تصور جديد لامتحان الثانوية العامة يعالج الثغرات الموجودة فيه ، وتم إلغاء فروع التعليم: المعلوماتية، الصحي، والشرعي، اعتبارا من بداية العام الدراسي القادم 2016/2015.*

٢ -**تزويد إدارة الامتحانات والاختبارات بمساعدة فنية بغية إيجاد وتطوير أساليب القدرة المؤسسية لمواءمة امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي" مع أهداف مشروع (ERfKE)، وبغرض دراسة احتمالية تطوير فرع تعليم مهني ضمن نظام التوجيهي.** *لم يتم تقديم أي مساعدة فنية لتطوير امتحان الثانوية العامة.*

***التوصيات المتعلقة* بالامتحانات والاختبارات:**

- *تطوير المناهج الدراسية والخطط بالتزامن مع تطوير امتحان الثانوية.*
- *تفعيل التنسيق التكاملي بين الإدارات الفنية (الامتحانات والاختبارات، التخطيط والبحث التربوي، المناهج والكتب المدرسية، التعليم المهني والإنتاج*، إدارة الإشراف والتدريب التربوي*) على نحو أفضل.*

رابعا:التنمية المهنية للمعلمين

يهدف هذا البرنامج إلى السعي الدائم نحو التنمية المهنية للمعلمين وتدريبهم على الجديد من البرامج التكنوتربوية لتواكب عصر المعلوماتية والتطور المعرفي، وتاليا نتائج متابعة الأنشطة والمؤشرات المرتبطة:

١ -**مراجعة السياسات المتعلقة بالمعلمين لدعم تطبيق المعايير الوطنية لتنمية المعلمين مهنيا** : *تم إقرار الإطار العام لسياسة المعلم من قبل لجنة التخطيط الموسعة ، وتم إعداد الخطة التنفيذية لسياسات التنمية المهنية للمعلم، ويتم تنفيذ برنامج تهيئة المعلمين الجدد على أساس تدريب مدته أربعة شهور (شهران نظري وشهران عملي). ومن التحديات تأخير تعيين المعلمين وبالتالي عدم القدرة على تنفيذ البرنامج في الوقت المحدد.*

٢ -**عدد المعلمين حديثي التعيين الذين تم تدريبهم:**

بلغ عدد المعلمين والمعلمات الذين أكملوا التدريب الأولي في إدارة الإشراف والتدريب التربوي بعد التعيين *(2751) معلما ومعلمة ضمن برنامج تدريب المعلمين الجديد مع برنامج دعم تطوير التعليم(ERSP) منذ البدء بتنفيذ البرنامج . وأما* عدد المعلمين حديثي التعيين الذين تدربوا ضمن برامج الوزارة وفقا للنموذج المبني على الكفاءة *فقد بلغ تدريب (1981) معلم ومعلمة ضمن برنامج المعلمون المستجدين في العام الدراسي (2015/2014). ومن الصعوبات المتعلقة بهذا المؤشر عدم كفاية التمويل المالي.*

٣ -**تقديم المساعدة الفنية لإدارة الإشراف والتدريب التربوي في ما يخص تطوير السياسات الملائمة وعمليات التخطيط الفعالة رفده بالطاقم المناسب وبقاعدة مناسبة لإعداد التقارير :** تم استقدام خبير لتقديم الدعم في مجال إعداد منهاج تنمية مهنية للقادة التربويين، وتم تطوير معايير خاصة للقادة التربويين.

٤ **إكمال وتحسين النظام والترتيبات الخاصة باعتماد المعلمين ومنحهم رخص مزاولة مهنة التعليم** : *سيتم منح المعلمين الجدد الذين خضعوا لبرنامج التدريب رخصة مزاولة المهنة بعد استكمالهم الاختبار الختامي بنجاح.* ومن الصعوبات اشتراك أكثر من جهة من داخل الوزارة وخارجها مثل ديوان الخدمة المدنية.

٥ **توفير الحاجات التدريبية الناشئة عن تعديل وتحسين المناهج في ERfKE II**: *تم تدريب المعلمين على جميع المناهج المطورة.*

٦ **انجاز وتحسين النظام والإجراءات الخاصة برتب المعلمين لتكون مرتبطة بالتنمية المهنية للمعلمين (TPD)**: *تم إقرار مسار النمو المهني كمجال من مجالات سياسة المعلم، ويجري العمل الآن على وضع إطار عام وتصور لتنفيذه والاستعاضة عن رتب المعلمين.* ويوجد بعض الصعوبات التي تواجه تحقيقه منها صعوبة اختيار البرامج التدريبية المناسبة واشتراك أكثر من جهة في الوزارة وخارجها والتشريعات التربوية بالإضافة إلى التمويل المالي.

٧ **تطوير نظام توكيد الجودة لمتابعة وتقييم التدريب الأولي للمعلمين والتنمية المهنية** : *تم استحداث مديريتي المتابعة والتقييم وضبط الجودة في مركز التدريب التربوي في العام 2012.*

٨ **تحسين إجراءات تقييم أداء المعلمين ومديري المدارس،** *في طور التجريب ضمن برنامج تطوير المدرسة والمديرية. حيث تم بناء دليل للمساءلة وتجريب الدليل على (14) مدرسة.* كما تم وبدعم فني من الوكالة الكندية للتنمية الدولية رسم الدور الجديد للمشرف التربوي ضمن منحيين: الإشراف العام، والإشراف التخصصي.

11- تنفيذ أنظمة تقييم المعلمين ومديري المدارس في السياق المناسب، لا يوجد تقييم للمعلم في الأدوار الجديدة للمشرف التربوي ويتم تقييم المعلم من قبل مديري المدارس وضمن نظام المساءلة.

التوصيات المتعلقة بالتنمية المهنية للمعلمين:

- *تعديل التشريعات* لدعم تطبيق سياسة التنمية المهنية للمعلمين.
- تقديم المساعدة الفنية لإدارة الإشراف والتدريب التربوي في ما يخص تطوير السياسات الملائمة وعمليات التخطيط الفعالة وتنفيذ المسار المهني للمعلم.
- تقديم المساعدة الفنية في مجال المتابعة والتقييم وضبط الجودة لبرامج التنمية المهنية.
- سرعة انجاز وتحسين النظام والإجراءات الخاصة برتب المعلمين لتكون مرتبطة بالتنمية المهنية للمعلمين.
- بناء قاعدة بيانات خاصة ببرامج التنمية المهنية والمتدربين يستند عليها في إعداد التقارير.
- بناء نظام لتقييم أداء المعلمين ومديري المدارس.
- العمل على بناء إدارة الإشراف والتدريب التربوي بالمواصفات العالمية في المدى المتوسط وبناء مركز تدريب في كل محافظة من محافظات المملكة.

المكون الرابع: تطوير البرامج الخاصة

يعنى هذا المكون بزيادة وصول التعليم لكل الأطفال الأردنيين من خلال التركيز على ثلاث قطاعات مهمة:

١. الطفولة المبكرة.

٢. التعليم المهني.

٣. التربية الخاصة.

وكانت نتائج متابعة هذا المكون كالأتي:

أولا: التعليم المهني

يهدف هذا البرنامج إلى إيجاد نظام تدريبي مبني على حاجات سوق العمل، وإعداد طلبة بمستوى عال من التدريب، يلتحقون برغبتهم في التعليم والتدريب المهني. وتاليا نتائج متابعة الأنشطة والمؤشرات المرتبطة:

١ -**عدد البرامج المنسجمة مع المعايير المهنية والإرشادات الفنية المرتبطة بالمناهج والمعدات والمرافق:** *كان المستهدف (17) برنامج تم تحقيق (7) برامج.*

٢ -**معدلات الانتهاء من البرامج المهنية (الفروع والتخصصات):** *لم يتم تحقيق أي تقدم في هذا النشاط، وكان المستهدف الوصول إلى نسبة انجاز تصل إلى 100% لم تعرض التقارير الفنية المعدة من قبل اللجان على مجلس التربية .*

٣ -***تعيين مستشار للمساعدة في إعادة صياغة إستراتيجية التعليم المهني لتتواءم مع إستراتيجية مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني:*** *تم تعيين مستشار لهذا الغرض حلال العام الحالي 2015.*

٤ -***تعيين منسق مجتمعي من أرباب العمل لتطوير كفاءة عملية إدارة التعليم المهني وفريق القيادة*** *: لم يتم تعيين المنسق لقلة المخصصات المالية.*

٥- ***عدد البرامج التدريبية المعدة لبناء كفاءة إدارة التعليم المهني والإنتاج*** : *كان المستهدف (10) برامج تدريبيه، ولكن لم يتم تنفيذ إي من هذه البرامج.*

٦- ***عدد معلمي التعليم المهني المدربين بالتعاون مع مدربي المدربين*** : *لم يتم التدريب بسبب إيقاف البرامج التدريبية منذ العام 2013 كما ورد في المؤشر السابق، إضافة إلى قلة المخصصات المالية.*

٧- ***ما يتعلق بالمخرج النهائي لعملية التخطيط في مجال التعليم المهني والذي يشتمل على الجوانب الآتية:***

أ. خطة إعادة هيكلة التجهيزات والمعدات والمرافق لتخصصات (الاقتصاد المنزلي، الفرع الفندقي والسياحي، تخصصات الفرع الصناعي: النجارة، الكهرباء، الحدادة واللحام). كان *المستهدف تجهيز مشاغل المهني، وما تم تحقيقه هو استلام جزء من التعليم الفندقي والصناعي.*

ب. معايير تتعلق بالمعدات ومواصفاتها ليتم توظيفها في ورش العمل المتخصصة : *ما تم تحقيقه هو وضع المواصفات وقوائم معيارية حسب المناهج المطورة، وتم إعداد قوائم معيارية للأجهزة والمعدات التي يتم طرح عطاءاتها.*

ج. خطة خاصة بشراء اللوازم والمعدات معدة من قبل مجموعة البرنامج: *تم انجاز الخطة*

د. برنامج لصيانة المرافق والمعدات : *كان المستهدف صيانة ألابنيه المدرسية، وما تم تحقيقه هو توزيع سلف بقيمة(100000) دينار في العام الدراسي 2015/2014، واهم المعوقات بالنسبة لهذا النشاط عدم كفاية المخصصات المالية.*

هـ. إجراء ورش عمل حول الصحة وإرشادات السلامة للطلبة والمعلمين : *كان المستهدف تنفيذ ورش صحية وسلامه للطلبة والمعلمين، وما تم تحقيقه هو تنفيذ ثلاث ورش فقط، بسبب قلة المخصصات المالية.*

٨ ***تسهيل عملية توظيف الخريجين بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل فإنها تشمل على الآتـي:***

أ – **تطوير نظام معلوماتي وخدماتي للمدارس خاص بالتوظيف** : *لم يتم تطوير النظام، بسبب قلة المخصصات المالية.*

ب **تسهيل إنشاء الروابط مع المجتمع المحلي وأرباب العمل** : *لم يتم تحقيق ذلك بسبب قلة المخصصات المالية.*

ج **تصميم وإيصال برامج تدريب خاصة بالتوظيف لتوجيه المدارس وطاقم الإرشاد المهني** : *لم يتم إعداد أي برنامج بسبب قلة المخصصات المالية.*

التوصيات المتعلقة بالتعليم المهني:

- زيادة المخصصات المالية.
- استكمال انجاز كافة البرامج المنسجمة مع المعايير المهنية والإرشادات الفنية المرتبطة بالمناهج والمعدات.
- الاهتمام بزيادة معدلات الانتهاء من البرامج المهنية (الفروع والتخصصات).
- *تعيين منسق مجتمعي من أرباب العمل لتطوير كفاءة عملية إدارة التعليم المهني وفريق القيادة.*
- *الاهتمام بزيادة عدد البرامج التدريبية المعدة لبناء كفاءة إدارة التعليم المهني والإنتاج.*
- *الاهتمام بزيادة عدد معلمي التعليم المهني المدربين.*
- *الاهتمام بزيادة ورش العمل حول الصحة وإرشادات السلامة للطلبة والمعلمين.*
- تطوير نظام معلوماتي وخدماتي للمدارس خاص بالتوظيف.
- تسهيل إنشاء الروابط مع المجتمع المحلي وأرباب العمل.
- تصميم وإيصال برامج تدريب خاصة بالتوظيف لتوجيه المدارس وطاقم الإرشاد.

ثانيا:التربية الخاصة

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين نوعية البرامج التربوية والخدمات المقدمة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة (الموهوبين والمتفوقين ، وذوي الإعاقة) وتحسين كفاءة المعلمين العاملين معهم، وتاليا نتائج متابعة الأنشطة والمؤشرات المرتبطة:

١ -**مراجعة السياسات وإقرارها لدعم القائمين على توفير برامج وخدمات التربية الخاصة** : تم تشكيل لجنة لوضع تعليمات ناظمة لعمل التربية الخاصة ولا تزال قيد الاعتماد من أصحاب القرار.

٢ -**عدد المعلمين المدربين والمؤهلين طبقاً للمعايير الوطنية الخاصة بالطلبة الموهوبين والمعاقين:** *تم تدريب وتأهيل (327) معلم لفئة المعاقين للعام 2014، ولم يتم تدريب أي معلم خلال النصف الأول من العام 2015 حيث تتضمن الخطة مع الشركاء التدريب تنفيذ التدريب خلال النصف الثاني من هذا العام. أما فئة الموهوبين فلم يتم تدريب أي معلم، وذلك لتأخر لجنة التخطيط في إقرار الكفايات المهنية لمعلمي التربية الخاصة وعدم وجود جهات داعمة في مجال التفوق والموهبة.*

٣ -**عدد طلبة التربية الخاصة المعاقين الحاصلين على خدمات ترتبط باحتياجاتهم الفردية** (مثل: الكراسي المتحركة، السماعات الطبية،.....) : *تم توفير الخدمات (مثل: كراسي متحركة، السماعات الطبية،.....) وكان عدد الحاصلين على هذه الخدمات من المعاقين (720) طالبا وطالبة حتى تاريخ 2014/12/31. أما في النصف الأول من العام 2015 فقد حصل (73) طالبا وطالبة على هذه الخدمات، بحث حصل (70) طالبا على سماعات طبية و(3) طلاب من ضعاف البصر على خدمة تكبير الكتاب المقرر.*

٤ -**عدد الطلبة الملتحقين في برامج الموهوبين والمتميزين وذوي الإعاقة:** *تم التحاق (8102) طالب وطالبة من فئة الموهوبين. والتحاق (18244) طالب طالبة من فئة الطلبة ذوي الإعاقة في جميع مديريات التربية والتعليم.*

ثالثا: الطفولة المبكرة

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين البيئة المادية ونوعية المواد التربوية والتعليمية في مرحلة الطفولة المبكرة في القطاع العام وتحديث وتطوير المناهج الخاصة بالطفولة المبكرة ECE و تقوية مهارات العاملين بالطفولة المبكرة ECE و تطوير أنظمة اعتماد في الوزارة و تطوير مشاركة الآباء والأمهات والمجتمع في تربية وتعليم الأطفال. وتاليا نتائج متابعة الأنشطة والمؤشرات المرتبطة:

١ -**نسبة الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال KG2 في جميع السلطات :** *كانت القيمة المتحققة (61%) حتى نهاية شهر حزيران من العام 2015.*

٢ -**نسبة المعلمين والمشرفين في مرحلة رياض الأطفال الذين أنهوا برنامج التدريب الخاص على الدليل التدريبي الشامل لرياض الأطفال:** *كانت القيمة المتحققة (100%) وهي مساوية للقيمة المستهدفة .*

- **عدد أولياء أمور الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال المشاركين في البرامج التطوعية :** *تم التحاق (4929) متطوع "إناث" من أولياء أمور الطلبة ضمن برنامج "مشاركة الأهل في الروضة خلال العام 2014، وذلك لكثرة الإقبال من الأهالي للمشاركة في البرنامج داخل صف الروضة، أما العدد التراكمي فبلغ (26654) متطوع منذ بداية تطبيق المشروع.*

- تم التحاق(34000) مانحي رعاية ذكور وإناث لحضور ورش تدريبية على الدليل التثقيفي برنامج التوعية الوالدية منذ بداية تطبيق المشروع.

- في برنامج رفع الاستعداد للتعلم ، بلغ العدد التراكمي للملتحقين (2000) طفل و(2000) أم منذ بداية تطبيق البرنامج.

٣ -**نسبة الغرف الصفية لمرحلة رياض الأطفال المستوفية لمعايير توكيد الجودة الخاصة بوزارة التربية والتعليم، بلغت** (78%) وهي (816) غرفة من أصل (1149) غرفة للعام الدراسي 2014/2013 والعمل

جاري على إعداد التقرير للعام الدراسي 2015/2014.وهذه القيمة تزيد عن القيمة المستهدفة وهي (65%)، ومن الصعوبات والتحديات التي واجهت هذا المؤشر هي:

- *عدم توافر الموارد المالية الكافية.*
- *عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة.*
- *نقل معلمات رياض الأطفال بعد تدريبهن إلى وظائف إدارية.*
- *عدم مناسبة مواعيد التدريب وأماكن التدريب في بعض البرامج التدريبية.*

التوصيات المتعلقة ببرنامج برياض الأطفال:

- *الإسراع في إجراءات طرح عطاءات رياض الأطفال من قبل دائرة الأبنية الحكومية.*
- تعيين عدد كاف من المشرفين التربويون لمرحلة رياض الأطفال في مديريات التربية والتعليم.
- زيادة المخصصات المالية لبرنامج رياض الأطفال.

المكون الخامس: تحسين البيئة التعليمية

الهدف الرئيس لهذا لمكون هو توفير مرافق تربوية نوعية بشكل فاعل اقتصاديا ومستدام بحيث يتمكن الطلبة من التمتع ببيئة تعليمية صديقة ونوعية. ويتضمن المكونات الفرعية الآتية:

1. مواءمة معايير تصميم المباني المدرسية مع المعايير العالمية ومتطلبات التطوير التربوي.
2. إنشاء الأبنية المدرسية الجديدة والإضافات الصفية.
3. بناء نظام لصيانة وإدارة الأبنية المدرسية.

وتاليا نتائج متابعة الأنشطة والمؤشرات المرتبطة:

١ -**عدد الطلبة الذين يتلقون تعليمهم في بيئة مادية ومدارة بشكل آمن في مدارس وزارة التربية والتعليم:**

كان المستهدف *أن يكون عدد الطلبة الذين يتلقون تعليمهم (919867) طالب وطالبة، وأما المتحقق فكان (915445) طالب وطالبة*. ويعود انخفاض أعداد الطلبة عن العام الماضي لارتفاع أعداد الطلبة السوريين في المدارس.(المعايير التي اعتمدت للبيئة الآمنة: -المدارس الملك، ودوام الفترة الواحدة).

٢ -**عدد المدارس غير المستغلة والتي تم خفضها في جميع مديريات التربية *والتعليم:*** *لم يتم خفض المدارس غير المستغلة لأسباب تعود إلى أن معظم هذه المدارس موجودة في المناطق البعيدة وغالبا ما تكون مستأجرة، وعملية تخفيضها تتطلب وضع خطة لتجميع المدارس في مدارس مركزية مملوكة وتامين حافلات لنقل الطلبة. وقد تم إعداد خطة ضمن خطة إصلاح التعليم لاستثمار الغرف غير المستغلة ومعالجة الاكتظاظ المدارس واستثمار جميع المرافق وإعادة توزيع الخريطة المدرسية.*

٣ -**عدد المدارس المكتظة في مديرات التربية والتعليم كافة التي تم خفضها** *: لم يتم تحقيق الهدف بسبب الإقبال المتزايد على التسجيل في المدارس الحكومية في ظل موجات الهجرات السكانية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى نسب الطبيعية للزيادة في معدلات الولادات.*

٤ -**عدد الغرف الصفية والمختبرات الإضافية لتدريس العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد كانت كالتالي:**

أ -**عدد مختبرات الحاسوب (التراكمي): حتى نهاية شهر كانون الأول من العام 2015** *بلغ (3880) مختبر.*

ب -**عدد مختبرات الحاسوب لعام** *2015، لم يتم إنشاء أي مختبر بشكل منفصل حيث أصبح إنشاء المختبرات يتم ضمن البناء المدرسي المتكامل.*

ج **عدد مختبرات العلوم التراكمي حتى نهاية شهر كانون الأول من العام** *2015*: بلغ (3228) مختبر.

د –**عدد مختبرات العلوم لعام** *2015: لم يتم إنشاء أي مختبر بشكل منفصل حيث أصبح إنشاء المختبرات يتم ضمن البناء المدرسي المتكامل.*

هـ– ***عدد الغرف الصفية التراكمي*** **حتى نهاية شهر كانون الأول من العام** *2015: بلغ (47790) غرفة صفية.*

و– **عدد الغرف الصفية لعام 2015:** *تم انجاز (109) إضافات، بمعدل (5) غرف لكل إضافة.*

ه **سياسات مطورة تعنى بالقيام بأعمال البناء والصيانة بشكل مستمر ومنتظم:** *كان المستهدف مراجعة السياسات المتبعة لكن لم تتم المراجعة نظرا للحاجة إلى بناء القدرات في مجال تطوير السياسات.*

ز –**انسجام معايير وزارة التربية مع معايير التصميم العالمية:** *معايير تصميم البناء المدرسي الجديد منسجمة مع المعايير العالمية، وذلك يعود في جزء منه إلى دخول شركات ائتلافيه تصميمية عالميه لتصميم المدارس (مثل المشروع الألماني، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية).*

أ –**نسبة الدعم الفني المقدم لتطوير معايير وإرشادات توجيهية خاصة بمدارس وزارة التربية والتعليم وتوسعتها، بالإضافة إلى الأثاث والمعدات:** *تم الحصول على بعض الخبرات الفنية لبعض الكوادر من خلال العمل مع الشركات المنفذة، ولم يتم الحصول على دعم فني مباشر مع المقاول أو المصمم.*

ب. نسبة التوفير لمساعدة فنية لخطة ترشيد خاصة بالمرافق الموجودة (المملوكة والمستأجرة): *تم الحصول على مساعدة فنية ومادية في مجال ترشيد الطاقة باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية في عدة مدارس.*

7– صيانة الأبنية المدرسية وإدارتها:

أ. تطوير دليل (كتيب) لعملية الصيانة: *لم يتم تطوير الدليل.*

*ب. **تطوير قاعدة بيانات محوسبة للصيانة:** تم تطبيق برمجية شاملة لقواعد البيانات وهي قيد التجربة.*

*ج- **تطوير بروتوكول متابعة وتقييم لتوكيد الجودة:** لم يتم التطوير حتى الآن.*

*د- **تدريب الطاقم الوظيفي:** لم يتم التدريب لعدم اكتمال الكوادر في الميدان.*

8-عدد الموظفين الذين تم تدريبهم في إدارة الأبنية والمشاريع الدولية: *لم يتم تدريب أي موظف في إدارة ألابنيه في العام 2015 بينما تم تدريب بعض موظفي أقسام ألابنيه والمشاريع في مديريات التربية ضمن مشاريع* **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.**

٩ عدد الموظفين الذين تم تدريبهم في دائرة الأبنية الحكومية في وزارة الأشغال العامة. (لا يوجد معلومات).

10- إنشاء مدارس جديدة والقيام بأعمال التوسعة للمدارس القائمة فكانت كالتالي:

أ -بناء مدارس جديدة:

- *بلغ عدد الأبنية المدرسية التي تم استلامها (18) بناء مدرسي في العام 2015.*

ب -أعمال التوسعة من خلال زيادة عدد الغرف الصفية:

- *بلغ عدد إضافات الغرف الصفية التي تم استلامها (109) إضافة في العام 2015.*

ج- التوسع في رياض الأطفال في المناطق الريفية كافة. وكانت كالتالي:

- **عدد الغرف الصفية التي تم إضافتها:** *تم استلام (16) غرفة رياض أطفال في (8) مدارس.*

د- متطلبات التربية الخاصة (أبنية حديثة): *وهذه المتطلبات تتم عن طريق الديوان الملكي وتم تحقيق (12) بناء موزعة كالتالي:*

- ***مدارس الملك عبد الله الثاني للتميز للطلبة الموهوبين:*** *تم إنشاء (10) مدارس.*
- ***مدارس التربية الخاصة للطلبة المعاقين:*** *تم إنشاء مدرسة للصم في مديرية تربية الكرك، وأخرى في مديرية تربية الطفيلة.*

هـ- غرف مصادر وتوسعة مختبرات وهي موزعه إلى مختبرات علمية و غرف حاسوب/ تكنولوجيا المعلومات والاتصال: *ولم يتم انجاز أي شي منها .*

التوصيات المتعلقة بتحسين البيئة التعليمية:

- الالتزام بالتشريعات التربوية التي تنظم عملية استحداث المدارس الجديدة.
- تزويد إدارة الأبنية والمشاريع بالكوادر الفنية المؤهلة والأجهزة اللازمة للعمل.
- الاستثمار الأمثل للمباني المدرسية *ووضع خطة لتجميع المدارس في مدارس مركزية مملوكة وتامين حافلات لنقل الطلبة.*
- ضرورة الحصول على دعم فني لتطوير سياسات تعنى بالقيام بأعمال البناء والصيانة بشكل مستمر ومنتظم. وتطوير معايير وإرشادات توجيهية خاصة بمدارس وزارة التربية والتعليم وتوسعتها، بالإضافة إلى الأثاث والمعدات.
- توفير مساعدة فنية لخطة ترشيد خاصة بالمرافق الموجودة (المملوكة والمستأجرة).
- *الاهتمام بتطوير دليل (كتيب) لعملية الصيانة وقاعدة بيانات محسوبة للصيانة مع تطوير بروتوكول متابعة وتقييم لتوكيد الجودة*
- *الاهتمام ببناء قدرات الطاقم الوظيفي في إدارة الأبنية والمشاريع.*
- الإسراع في إنشاء المدارس الجديدة وأعمال التوسعة للمدارس القائمة والإضافات الصفية وغرف رياض الأطفال من خلال زيادة المخصصات المالية.

التوصيات العامة:

- العمل على توفير الدعم الفني وبناء القدرات والمخصصات المالية التي تلزم للبرامج والمشاريع المختلفة.
- الحاجة لمراجعة التشريعات لدعم تطبيق المعايير الوطنية لتنمية المعلمين مهنيا.
- مراجعة وإعادة التنظيم بين الصلاحيات والمسؤوليات داخل الهيكل التنظيمي للوزارة المتعلق بعملية تطوير المدارس، بما يتوافق والبرامج التي تنفذها الوزارة في الميدان التربوي.
- تطوير وتنفيذ نظام وطني للاعتماد بناء على المعايير الوطنية الإدارية للخدمة لبناء معايير واضحة ومحددة لجميع برامج ومشاريع الوزارة.
- سرعة تطوير نظام إدارة المعلومات في إدارة التخطيط والبحث التربوي (MIS) للمساعدة على ترشيد القرار التربوي والوصول إلى المعلومة الدقيقة الموثوقة والمحدثة للتمكين من بناء البدائل والسيناريوهات لمتخذي القرار .
- تطوير المناهج الدراسية والخطط بالتزامن مع تطوير امتحان الثانوية مع تفعيل التنسيق التكاملي بين الإدارات الفنية(الامتحانات والاختبارات، التخطيط والبحث التربوي، المناهج والكتب المدرسية، التعليم المهني والإنتاج، إدارة الإشراف والتدريب التربوي) على نحو أفضل.
- تقديم المساعدة الفنية إدارة الإشراف والتدريب التربوي في ما يخص تطوير السياسات الملائمة وعمليات التخطيط الفعالة.
- استكمال انجاز كافة البرامج المنسجمة مع المعايير المهنية والإرشادات الفنية المرتبطة بالمناهج والمعدات.
- الاهتمام بزيادة معدلات الانتهاء من البرامج المهنية.
- تصميم وإيصال برامج تدريب خاصة بالتوظيف لتوجيه المدارس وطاقم الإرشاد.

- الاهتمام بتطوير دليل (كتيب) لعملية الصيانة وقاعدة بيانات محسوبة للصيانة مع تطوير بروتوكول متابعة وتقييم لتوكيد الجودة في إدارة الأبنية والمشاريع.
- الإسراع في إنشاء المدارس الجديدة وأعمال التوسعة للمدارس القائمة والإضافات الصفية وغرف رياض الأطفال.